شركة مطاحن مصر العليا
شركة مساهمة مصرية
القطاعات المالية

Upper Egypt Mills Company
ISO ٩٠٠١/٢٠٠٨
١٤٠٠١/٢٠٠٤
J . S . C

السـادة / البورصـة المصريـة .

تحيـة طيبـة . . . وبعـد

** نتشـرف بأن نرفق طيه تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عـن القوائـم الماليـة المنفـردة للشركـة فى ٢٠١٨/١٢/٣١ .

وتفضلـوا بقبـول فائـق الاحتـرام،،،

تحريراً في :١٨/٢/٢٠١٩
* الزهـراء *

رئيس القطاع المالى
" محاسب /علـى رمضـان سيـد "

مقر إدارة الشركة الرئيسى : سوهاج شارع الترعة الجرجاوية ت : ٠٩٣/ ٢٣٢٣٠٩٧ - ٠٩٣/ ٢٣٥٣٣٣٥ -٠٩٣/ ٢٣٥٣٣٥٠ -ت . ف : ٠٩٣/ ٢٣٣٣٤٣٤ - ٠٩٣/ ٢٣٤٩٦٠٠
E-Mail : uem_financialsector@yahoo.com

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحن والمضارب

تقرير مراقب الحسابات
عن الفحص المحدود للقوائم المالية المنفردة المعدلة
لشركة مطاحن مصر العليا في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

السادة مساهمي شركة مطاحن مصر العليا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المعدلة لشركة مطاحن مصر العليا (شركة مساهمة مصرية) والخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الفترة المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة ، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية .

وفي حدود أسلوب الفحص المشار إليه تبين لنا أهم الملاحظات التالية :

- تم اثبات الأصول الثابتة في ٢٠١٨/١٢/٣١ وفقا للأرصدة الدفترية بنحو ١٣٩,٢٧٣ مليون جنيه (بعد خصم مجمع الاهلاك البالغ ٢٧١,٣٦٧ مليون جنيه) .

- تم احتساب إهلاك الأصول الثابتة في ٢٠١٨/١٢/٣١ تقديرياً بواقع ٥٠% من قيمة إهلاك الأصول الثابتة في ٢٠١٨/٦/٣٠ مع مراعاة استبعاد إهلاك الأصول التي انتهي عمرها الإنتاجي.
- صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحرر في ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م٢ لتقاعس الشركة في إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله وبلغت تكلفة الأراضي والإنشاءات نحو ٣٧٥ ألف جنيه ، وأقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٦ق. إداري قنا للطعن على القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦ وطعنت الشركة على الحكم ولم يحدد لها جلسة حتى تاريخه.

يتعين تحديد أسباب عدم الاستفادة من الأرض في الغرض المخصصة من أجله مع متابعة الإجراءات القانونية وإجراء التسويات اللازمة بشأن الخسائر التي ستلحق بالشركة ومراعاة متطلبات معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

- بلغ رصيد المخزون في ٢٠١٨/١٢/٣١ نحو ٩٠,٢٨٢ مليون جنيه تم إثباتها بالأرصدة الدفترية فيما عدا مخزون الانتاج التام .
- بلغ الرصيد الدفتري لكمية الأقماح المحلية والمستوردة ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية بقطاعات الشركة المختلفة حوالى ٥٤ ألف طن تقدر قيمتها وفقا لأسعار المحاسبة مع هيئة السلع نحو ٢٤٠,٣٠٠ مليون جنيه حيث لم يتم جردها جرداً فعلياً في ٢٠١٨/١٢/٣١.

يتعين وضع برامج زمنية لإجراء التصفية الصفرية للصوامع للوقوف على صحة الأرصدة الدفترية للإقماح ملك الهيئة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه التصفية والإفادة.

- تم اثبات أرصدة حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠١٨/١٢/٣١ بنحو ١٧,٢٤٥ مليون جنيه (بعد مجمع الاضمحلال البالغ نحو ٢,٠٩٨ مليون جنيه) وقد لوحظ بشأنها الآتي:

- لم تقم الشركة بإجراء المطابقات اللازمة مع كبار العملاء كالهيئة العامة للسلع التموينية والشركة العامة للصوامع والتخزين للوقوف على صحة ارصدة بعض الحسابات ومنها :
  - نحو ٢٤٩,٢٧٤ مليون جنيه ايرادات تشغيل للغير .
  - نحو ٣٧,٦٤٣ مليون جنيه قيمة عمولة توزيع النخالة.
  - نحو ٢,٤٥٦ مليون جنيه قيمة ايرادات غربلة.
  - نحو ٨,٣٣٤ مليون جنيه قيمة مديونية الشركة العامة للصوامع والتخزين (اجور نقل اقماح).

نوصي بإجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية والشركة العامة للصوامع وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه المطابقات حتي تظهر ارصدة الحسابات علي حقيقتها، لما لذلك من أثر علي القوائم المالية ونتائج أعمال الشركة .

- تضمن حساب العملاء أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بنحو ١,٩٧٢ مليون جنيه مكون عنها مجمع اضمحلال بنحو ٢,٠٩٨ مليون جنيه بزيادة بلغت نحو ١٢٦ ألف جنيه وقد تبين الآتي :
  - نحو ١,٩٢٨ مليون جنيه قيمة مديونيات عملاء مرفوع بشأنهم قضايا صدرت بها أحكام لصالح الشركة ولم تنفذ لعدم الاستدلال علي العنوان او بسبب وفاة العميل.
  - نحو ٤٣٧٥٠ جنيه مديونية المستحقة علي العميل / روزينا (عزت أبو العلا) لم يتخذ بشأنها اجراء وتبين من الخطاب الوارد من قطاع التسويق بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٧ بانه لا يوجد رصيد للعميل بدفاتر التسويق .

يتعين اعادة النظر في مجمع الاضمحلال المكون ومواقاتنا بأسباب عدم اتخاذ الإجراءات القانونية بشان بعض العملاء والاتصال بالجهات المعنية لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة حتى لا تسقط بالتقادم، وإجراء المطابقة مع قطاع التسويق بشأن أرصدة العملاء والالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصري في هذا الشأن.

- بلغ رصيد حساب ايرادات مستحقة التحصيل في ٢٠١٨/١٢/٣١ نحو ٩,٩٦٤ مليون جنيه بعد خصم مجمع الاضمحلال البالغ نحو ٣٠٢ ألف جنيه يمثل قيمة الإيجارات المتأخرة طرف مستأجري المحلات التجارية والسينما بالمول التجاري بالغردقة بعضها تم صدور أحكام لصالح الشركة و لم تنفذ حتى تاريخه والبعض الاخر مقام بشأنه قضايا متداولة بالقضاء .

نوصى بمتابعة الإجراءات التي تكفل تحصيل الإيجارات المتأخرة ، والالتزام بتنفيذ بنود التعاقد والحصول علي الضمانات الكافية التي تحفظ حقوق الشركة والاتصال بالجهات المختصة لتنفيذ الاحكام الصادرة.

- تم تقييم أرصدة العملات الأجنبية بالبنوك (٤٨٢١٢,٠٩ دولار - ٩٨٢٦٦,٨٣ يورو) بنحو ٢,٨٧١ مليون جنيه في ٢٠١٨/١٢/٣١ وذلك بالأسعار المعلنة في ٢٠١٨/٦/٣٠ بالمخالفة للبند (أ) من الفقرة رقم (٢٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية والذي يقضي بأنه " في نهاية كل فترة مالية تترجم البنود ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية باستخدام سعر الإقفال".

يتعين إعادة التقييم طبقاً لأسعار الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية تطبيقاً لما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه و إجراء التسويات اللازمة.

- تضمنت الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات رصيد بنحو ٦٨٥ الف جنيه تحت مسمي جارى الشركة القابضة- صندوق موازنة الاسعار- وذلك دون ايضاح السند القانوني لتمويل هذا الحساب.

يتعين موافاتنا بالسند القانوني لتمويل هذا الصندوق .

- تضمنت الارصدة الدائنة الاخرى بعض المبالغ المعلاة يلزم بحثها وتسويتها يرجع بعضها الى عدة سنوات فيما يلى ما أمكن حصرة منها:
  - نحو ٤,٧٢٥ مليون جنية قيمة مبالغ محصلة لحساب صندوق دعم وتحسين الخدمة التموينية.
  - نحو ٢,٨٤٥ مليون جنيه تمثل حصة النشاط الرياضي يلزم استخدامها في الغرض المخصص.

- نحو ٦٣٧ الف جنيه قيمة شيكات لم تقدم للصرف.
- نحو ٢٥٠ الف جنيه قيمة عمولات تحصيل.
- نحو ٢٦ الف جنيه باسم عمران عبدالله محمود .
- نحو ١٢ الف جنيه قيمة مبالغ واردة بكشوف حسابات البنوك ولا تخص الشركة.

يتعين بحث ودراسة تلك المبالغ وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه الدراسة مع إعمال أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١لسنة ٢٠٠٥ في هذا الشأن .

- بلغ رصيد المخصصات في ٢٠١٨/١٢/٣١ نحو ٢٣٥,٨٤٨ مليون جنيه ولم نواف بالدراسة الخاصة بها الأمر الذى لم نقف معه على مدى كفاية هذه المخصصات.

يتعين موافاتنا بتلك الدراسة للحكم على مدى كفاية المخصصات من عدمه.

- بلغ مجمع اضمحلال الأصول نحو ٣,٥٨٤ مليون جنيه والمكون لاضمحلال أصول مطحن الاتحاد بالأقصر ولا يقابله أي التزام حيث تم إلغاء القرار رقم ١٧٣لسنة٢٠١٠ الصادر من محافظ الأقصر بنقل المطحن خارج المدينة.

يتعين إعادة النظر في ذلك المجمع وإجراء التسوية اللازمة.

- بلغت الضريبة على الدخل بنحو ٢٢,٠٢٤ مليون جنيه تقديرياً حيث تم حسابها علي أساس صافي الربح المحاسبي في ٢٠١٨/١٢/٣١ دون إعداد اقرار ضريبي لأغراض المركز المالى بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته –ضرائب الدخل .

كما لم يتم حساب الضريبة المؤجلة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) والخاص بضرائب الدخل - فقرات (١٥ ، ١٦).

يتعين مراعاة أحكام القانون المشار إليه ومعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن وإجراء التسويات اللازمة حتى تظهر القوائم المالية على حقيقتها.

- لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحي الشامل بنسبة ٢,٥ فى الألف من جملة الايرادات السنوية تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ وكذا لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١٨ .

يتعين الالتزام بتطبيق القانون المذكور أعلاه ، ومراعاة تأثير الحسابات المختصة لما لذلك من أثر على نتائج اعمال الشركة.

- تم حساب ضريبة القيمة المضافة المستحقة علي طحن حوالي ٤٤٨ طن قمح مستورد احساب الهيئة العامة للسلع التموينية لإنتاج دقيق ٨٢% منظومة ٢٠١٣خبز علي أساس أن تكلفة الطحن ١١٢,٥ جنيه/ للطن .

يتعين مراعاة حساب الضريبة طبقاً للقرارات الصادرة بشأن منظومة الخبز.

- لم يتم إعداد قوائم مالية مجمعة للشركة وشركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة في ٢٠١٨/١٢/٣١ والتي تمتلك الشركة ٥٤,٥٤% من رأسمالها بالمخالفة للمادة (١٨٨) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ومعيار المحاسبة رقم (١٧) من معايير المحاسبة المصرية.

يتعين إعداد القوائم المالية المجمعة في ٢٠١٨/١٢/٣١ .

الاستنتاج :

وفى ضوء فحصنا المحدود و باستثناء ما جاء بالفقرات السابقة، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً نشير إلى ما يلى:

- لم تقم الشركة بتعديل مواد النظام الأساسي وفقاً لما تم من تعديل على بعض أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والصادر برقم (٤) لسنة ٢٠١٨، وقرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ والخاص بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، وكذا وفقاً لما تم من تعديل بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وفقاً لآخر تعديل .

يتعين حصر كافة التعديلات علي تلك القوانين والقرارات ودعوة الجمعية العامة غير العادية لإجراء تعديل النظام الأساسي بما يتفق وأحكام القانون .

- مخالفة الشركة أحكام قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ بشأن إمساك دفتر خاص بالجرد والتي تقضى بإمساكه مواد أرقام (٢١ ، ٢٣ ، ٢٥) .

- مخالفة ما تقضي به أحكام المادة رقم (١٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن إمساك دفتر ملخص الضريبة والتي تنص على أن " يلتزم المسجل إمساك دفاتر وسجلات محاسبية منتظمة منها دفتر ملخص الضريبة والذى يوضح فيه إجمالى العمليات المتعلقة بالضريبة (موضحاً رقم كل دفتر استخرجت منه هذه الإجماليات) ويشمل هذا الدفتر البيانات الأتية :

(أ) بيان إجمالى قيمة المبيعات وإجمالي قيمة المشتريات بدون الضريبة .

(ب) إجمالى الضريبة التي تم تحميلها علي مبيعاته وكذلك علي السلع والخدمات للإستهلاك الشخصي أو الاستخدام الخاص والتصرفات القانونية الأخرى وذلك عن كل فترة ضريبية على حدة .

(جـ) إجمالى الضريبة على المشتريات (المدخلات) القابلة للخصم .

(د) قيمة التسويات من واقع إشعارات الخصم والإضافة .

(هـ) الضريبة المطلوب سدادها من المسجل عن كل فترة ضريبية بعد الخصم .

يتعين الالتزام بإمساك الدفاتر المشار إليها تطبيقاً لأحكام القوانين السارية .

- لازال لم يتم حسم بعض الدعاوى المتعلقة ببعض أراضى الشركة حتى تاريخه وصدور أحكام لصالح الشركة ولم تنفذ ، كما يوجد بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرار نزع ملكية بعض المطاحن ولم تحسم بعد .

ومازال لم يتم الانتهاء من تسجيل ونقل ملكية بعض الأراضي والعقارات المملوكة للشركة .

يتعين متابعة ما اتخذته الشركة من إجراءات قانونية فيما سبق وموافاتنا بما سيتم حيالها مع سرعة تنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة وكذا إنهاء الإجراءات اللازمة لتسجيل ونقل ملكية تلك الوحدات.

- لازال حتى تاريخه لم يتم استغلال بعض أراضى الشركة والتي تتمثل في (أرض مطحن فيلة بأسوان ،وجزء من ارض مجمع مطحن حورس بإدفو ، و أرض مستودع الرمادي بإدفو ، و بدروم عمارة أسوان)

يتعين دراسة أفضل سبل الإستغلال الاقتصادي لتلك المساحات بما يعود بالنفع على الشركة .

- عدم قيام الشركة بحصر المخزن الراكد علي مستوي جميع وحدات الشركة وإعادة تقييمه طبقاً لما نص علية معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون – والذي يقضي بتقييم المخزون بالتكلفة أوصافي القيمة الإستردادية أيهما أقل.

يتعين العمل علي حصر المخزون الراكد علي مستوي جميع وحدات الشركة وإعادة تقييمه طبقاً لما ورد بمعيار المحاسبة المشار إليه وكذا العمل علي التصرف الاقتصادي في هذا المخزون بما يعود بالنفع علي الشركة.

- لازالت الأرصدة المدينة المتنوعة تتضمن المبالغ الآتية :

- نحو ٦٣٢ ألف جنيه تتمثل فى مبالغ على بعض المدينين مرفوع بشأنهم قضايا مازالت متداولة بالمحاكم (صلاح الزهرى ، محكمة شمال القاهرة ، رياض احمد ، احمد مرتضى ، حسين احمد واخرين.....) .
- نحو ١٤٣ ألف جنيه باسم / اشرف محمد دردير عارف (متعهد سكر) متوقف منذ عام ٢٠٠٠ وقامت الشركة بتوجيه إنذار رسمي في ٢٠٠٦/٥/٢٤، ٢٠٠٩/٩/٢٧ ولم يتم الإعلان لعدم الاستدلال عليه وقد اكتفت الشركة باضمحلال القيمة بالكامل ولم تقم بإتخاذ أى إجراءات قانونية تجاهه بعد ذلك.

نكرر التوصية بمتابعة الإجراءات القانونية التي تكفل تحصيل تلك المديونيات ومدى جدوى تحصيلها .

- بلغ صافى الربح المحقق خلال الفترة نحو ٩٧,٨٨٧ مليون جنيه " قبل خصم الضريبة " بنقص بلغ ١١,٣٩٥ مليون جنيه عن الفترة المماثلة من العام السابق البالغة ١٠٩,٢٨١ مليون جنيه ساهمت الإيرادات العرضية (غير الناتجة عن أنشطة الشركة الرئيسية) بنحو ٤٥,٣٩٤ مليون جنيه وبنسبة ٤٦,٣٧% من الربح المحقق قبل الضريبة لكل من الفوائد الدائنة وايرادات الإستثمارات المالية والايرادات الاخرى .

الامر يستلزم علي الشركة بحث سبل تعظيم الربحية من الانشطة الرئيسية.

- تحملت الشركة أعباء وخسائر متنوعة بنحو ٢,٥٥٤ مليون جنيه قيمة غرامات وتعويضات تتمثل فيما يلى :-
  - نحو ١,٢٩٠ مليون جنيه قيمة غرامات تموينية علي المطاحن.
  - نحو ١,٢٦٤ مليون جنيه قيمة غرامات طرق وزيادة أوزان.

يتعين الالتزام بالقوانين واللوائح والقرارات المنظمة للحد من الغرامات حتى يمكن تعظيم نتائج أعمال الشركة .

- تم حساب نصيب السهم من أرباح الفترة الظاهر بقائمة الدخل بنحو ١٠,٨٣ جنيه للسهم ولم يتم مراعاة طريقة حساب نصيب السهم من الارباح الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) نصيب السهم .

يتعين الالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري في هذا الشأن.

- لم تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بعض متطلبات الإفصاح ومنها الإفصاح عن إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافي بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) - القوائم المالية الدورية -(فقرة ١٦أ- بند ز) .

يتعين الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

تحريراً في ٢٠١٩/٢/١٨

وكيل الوزارة	**وكيل الوزارة**
نائب أول مدير الإدارة	**نائب أول مدير الإدارة**
(محاسب /شعبان زكي اليومي)	**(محاسب /أشرف محمد سعد)**

يعتمد ،،،

الوكيل الأول
مدير الإدارة

(محاسب / هويدا حسن محمد عبد الصمد)